التاريخ: ٠٣/٠٥/١٤٤٥هـ
الموافق: ٢٠٢٣/١١/١٥م

خطاب الارتباط (التعاقد)

لخدمات المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

خاص وسري

السادة/ مؤسسة سامي أحمد الجبر للمقاولات **المحترمين**

السجل التجاري : ٢٢٥١٠٠٨٠٨٠

تحية طيبة وبعد،،،

يؤكد خطاب الارتباط هذا بالإضافة إلى الأحكام والشروط العامة المتعلقة بارتباطات أعمال المراجعة والفحص المرفقة وأي مرفقات أخرى (يشار إليها مجتمعة "بالاتفاقية") على الأحكام والشروط التي تم بناء عليها تعيين (شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون) لمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية المعدة لغرض عام (يشار إليها فيما بعد بـ "القوائم المالية") **لـ مؤسسة سامي أحمد الجبر للمقاولات (مؤسسة فردية)** وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

يشار إلى الخدمات المبينة في هذه الفقرة فيما بعد إما بـ "خدمات المراجعة" أو بـ "الخدمات" كما يشار إلى كل من:

- **شركة (إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون)** "طرف أول".
- **مؤسسة سامي أحمد الجبر للمقاولات** "طرف ثاني".

وإذا ما حالت ظروف غير متوقعة حاليا دون إتمام الخدمات وإصدار تقرير (التقرير) حولها كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، عندئذ سنقوم بإخطاركم وكذلك المكلفين بالحوكمة فوراً واتخاذ الإجراء الذي نراه ملائماً، وبناءً عليه اتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما النظامية على ما يلي:

أولاً: هدف ونطاق المراجعة

مراجعة القوائم المالية للطرف الثاني (**مؤسسة سامي أحمد الجبر للمقاولات - مؤسسة فردية**) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، نتشرف ونؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا، إن أهداف مراجعتنا تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ في إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيدات إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والمعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً، ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

ثانياً: مسؤوليات المراجع

سوف نقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات المهنية، وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:

١) تحديد مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ وتقديرها وتصميم إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو تحريف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

٢) الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغكم بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.

٣) تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

٤) استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة بالقوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية يتم تعديل رأينا وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

٥) تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

٦) وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه وهو أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.

ثالثاً: مسؤوليات الإدارة

تقوم مراجعتنا على أســـاس أن (الإدارة والمكلفين بـالحوكمة حيثما يكون مناســـباً) يقرون بعلمهم ويتفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية:

١) الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشـآت الصـغيرة ومتوسـطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٢) الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضـرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سـواء بسـبب غش أو خطأ.

٣) تمكيننا مما يلي:

أ) الوصـول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صـلة بإعداد القوائم المالية مثل السـجلات والوثائق والأمور الأخرى.

ب) المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.

ج) الوصـول غير المقيد إلى أشـخاص من داخل المنشـأة ممن نرى ضـرورة الحصـول منهم على أدلة المراجعة، وكجزء من أعمال مراجعتنا سـوف نطلب من (الإدارة والمكلفين بالحوكمة حيثما يكون مناسـباً) مصـادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة.

رابعاً: مسؤولية الالتزام بمتطلبات نظام الدفاتر التجارية

١) يجب على المنشـأة الاحتفاظ بالبيانات الخاصـة بدفاترها التجارية وفقاً لمتطلبات نظام الدفاتر التجارية الصـادر بالمرسـوم الملكي رقم م/٦١ بتاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧هـ ولائحته التنفيذية الصـادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٤١٠/٠٧/٢٩هـ والتعديلات اللاحقة لها ("النظام").

خامساً: مسؤولية الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية

وفقاً لقرار معالي وزير التجارة والاسـتثمار رقم (٣٥٣/ق) وتاريخ ١٤٣٦/٠٢/١٨هـ بشـأن إقرار برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية ("قوائم")، والذي يتطلب من المنشـآت إيداع قوائمها المالية والمعلومات المالية الخاصـة بها من خلال مراجعي الحسـابات المعتمدين، فإن موافقتكم على خطاب الارتباط هذا يعتبر بمثابة تفويض لشـركة إدراك العالمية محاسـبون ومراجعون قانونيون لإيداع القوائم المالية ونماذج البيانات المالية المنشـأة إلكترونياً لدى برنامج قوائم وذلك بعد إصـدار تقرير المراجعة حول القوائم المالية والمنشـأة تكون لها المسـؤولية بالكامل على إدارة المنشـأة عن أيٍ من المسـائل المتعلقة بهذا الإيداع الإلكتروني، بما في ذلك توفر القوائم المالية ونماذج المعلومات المالية ليتم إيداعها إلكترونياً خلال الفترة المحددة بالنظام، في حين تقتصر مسؤوليتنا على إيداع نسخة إلكترونية من القوائم المالية ونماذج البيانات المالية لدى برنامج قوائم.

سادساً: خدمات الزكاة / الضريبة

في حالة طلبكم منا تقديم خدمة الإقرار الزكوي تكون بأتعاب منفصلة عن أتعاب المراجعة.

سابعاً: الأتعاب والفواتير

تقدر أتعابنا لقاء تنفيذ خدمات المراجعة من واقع الوقت اللازم لتنفيذ مهام المراجعة، عليه تحسب الأتعاب على أساس ساعات العمل المقدرة في ضوء حرصنا أن تكون الأتعاب التي نقدرها لمراجعة حسابات مؤسسة سامي أحمد الجبر للمقاولات - مؤسسة فردية) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ليست موضوعاً للمناقشة بأي شكل مع مسئولي الشركة.

ولذلك فإنه يسعدنا أن نحدد تلك الأتعاب كالتالي:

البيان	المبلغ
أتعاب أعمال المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	١٥,٠٠٠
١٥٪ ضريبة القيمة المضافة	٢,٢٥٠
الإجمالي فقط (سبعة عشر ألف ومائتان وخمسون ريال سعودي) لا غير	١٧,٢٥٠

على أن تسدد على النحو التالي:

- ٥٠٪ من قيمة العقد عند التوقيع.
- ٥٠٪ من قيمة العقد عند توقيع مسودة القوائم المالية.
- لا يدخل ضمن هذه الأتعاب أية ضرائب أو مصاريف أو رسوم حكومية أو أهلية أو خاصة مفروضة حالياً أو تفرض لاحقاً.

البنك	مصرف الإنماء
صاحب الحساب	شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون
رقم الحساب	68202914776000
رقم الآيبان	SA9705000068202914776000

ثامناً: سرية المعلومات

تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها سرية بطبيعتها ولا تستخدم إلا للأغراض التي يحددها المكتب والعميل (المنشأة) معاً، وليست للنشر أو التوزيع لأي طرف أخر بدون إذن كتابي مسبق من العميل (المنشأة).

تاسعاً: أحكام عامة

١) في حال وجود خلاف بين الشركة والمنشأة فإن مسؤولية الشركة تنحصر في قيمة الأتعاب المحددة بخطاب الارتباط (التعاقد).
٢) في حال عدم التزام المنشأة بما جاء بالفقرة (ثالثاً) مسئوليات الإدارة فإننا لن نستطيع إتمام العمل وبالتالي عدم رد الدفعات المستلمة.
٣) نحيطكم علماً بأن خطاب (الارتباط) التعاقد هذا سيظل سارياً للسنوات التالية إلا إذا تم إلغاؤه أو تعديله أو تم إصدار خطاب أخر.
٤) حرر خطاب الارتباط (التعاقد) من عشرة بنود ومن نسختين أصل للعمل بموجبها.

عاشراً: الاستلام والموافقة

نرجو التكرم بالتوقيع على هذه النسخة وإعادتها لنا للدلالة على أنها تتفق مع مفهومكم للشروط والترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية.

ولكم خالص تحياتنا وتقديرنا،،

الطرف الأول	**الطرف الثاني**
شركة ادراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون	**مؤسسة سامي أحمد الجبر للمقاولات**
الاسم:	الاسم: سامي الجبر .....
التوقيع:	التوقيع: .....
التاريخ:	التاريخ: .....